الأمم المتحدة
التجارة والتنمية
UNCTAD

بيان صحفي

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم
7 يوليو 2026، الساعة 8:30 بتوقيت غرينتش
(4:30 في نيويورك، 10:30 في جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2026/007
Original: English

تتصدّر آسيا النامية قائمة الاستثمارات بين الأقاليم النامية في ظل تحولات ملموسة في الأنماط داخل المنطقة

أبرز النقاط

- **استقطبت آسيا النامية 644 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2025، محافظةً على مكانتها بوصفها أكبر منطقة نامية مستقطِبة للاستثمارات في العالم.**
- **تجاوزت آسيا الجنوبية الشرقية آسيا الشرقية لتصبح أكبر مجموعة إقليمية فرعية مستقبِلة في المنطقة.**
- **سجّلت الهند ارتفاعاً بنسبة 44% في تدفقات الاستثمار، مما أسهم في دفع عجلة النمو في جنوب آسيا.**
- **لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بتمركز شديد، إذ تقع ثماني دول آسيوية ضمن أكبر عشر اقتصادات نامية في العالم استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر.**

جنيف، 7 يوليو 2026 - واصلت آسيا النامية في عام 2025 تصدّرها قائمة الوجهات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الأقاليم النامية. غير أن أهمية المنطقة باتت تتجلى بشكل متزايد ليس في حجم الاستثمارات التي تستقطبها فحسب، بل أيضاً في الوجهة الداخلية لهذه الاستثمارات ضمن المنطقة ذاتها.

الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد
74 18 691 76 41+ (واتساب)| marcelo.risi@un.org
unctadpress@un.org | http://unctad.org/press
انضم إلينا! سجل هنا

يكتسب هذا التحول أهمية بالغة من منظور التنمية، إذ بمقدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تساعد الاقتصادات على الارتقاء نحو الإنتاج عالي القيمة المضافة والخدمات الرقمية والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد الإقليمية، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا حين تكون هذه الاستثمارات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشركات المحلية والكفاءات البشرية والبنية التحتية.

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، استقبلت آسيا النامية ما قيمته 644 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2025، وهو ما يمثّل نحو 40% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، وأكثر من 70% من التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية.

وفي الوقت ذاته، واصلت أنماط الاستثمار داخل المنطقة تحوّلها المستمر، حيث أعادت الشركات تقييم سلاسل الإمداد، وتنافست الحكومات على استقطاب الصناعات الجديدة، في حين سعى المستثمرون إلى اغتنام فرص النمو في خضم تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

لا تقتصر آسيا على استقطاب الاستثمارات؛ بل باتت تُؤدّي دوراً محورياً متنامياً في تحديد المواقع التي ستُشيَّد فيها صناعات المستقبل، حتى مع استمرار تحوّل أنماط الاستثمار داخل المنطقة. واحتفظت الصين بمكانتها واحدةً من أكبر متلقّي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، رغم تراجع التدفقات الواردة من نحو 116 مليار إلى 105 مليارات دولار، فيما واصلت استقطاب الالتزامات الاستثمارية في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى والبحث والتطوير والتصنيع الدوائي.

وعلى صعيد أشمل، يؤكد أداء المنطقة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة المكانة المحورية لآسيا في منظومة القرارات الاستثمارية العالمية، مع الإشارة إلى أن التوازن داخل آسيا ذاتها لا يزال في طور التطور.

آسيا الجنوبية الشرقية تكسب أرضاً

من أبرز المستجدات في عام 2025 صعود آسيا الجنوبية الشرقية لتتبوّأ مكانة أكبر مجموعة إقليمية فرعية مستقبِلة في آسيا النامية.

ففي حين تراجعت التدفقات الواردة إلى آسيا الشرقية، شهدت كل من آسيا الجنوبية الشرقية وآسيا الجنوبية وآسيا الغربية وآسيا الوسطى ارتفاعاً في الاستثمارات. وأدّت الهند دوراً بارزاً في هذا التحول، إذ سجّلت ارتفاعاً بنسبة 44% في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أسهم في تحفيز النمو في عموم منطقة جنوب آسيا.

وعلى مستوى الدول، لا يزال التمركز مرتفعاً: تقع ثماني دول أسيوية ضمن أكبر عشر اقتصادات نامية عالمياً مستقبِلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مستأثرةً مجتمعةً بنحو 60% من إجمالي التدفقات إلى الاقتصادات النامية، وأكثر من 80% من التدفقات الإقليمية.

وتُشير التحولات الإقليمية الفرعية مقترنةً بالتمركز على مستوى الدول إلى توسّع رقعة الفرص الاستثمارية لتشمل مناطق أكثر في آسيا، وإن كانت الاقتصادات الكبرى والأكثر تنافسية لا تزال تستأثر بالحصة الأكبر من التدفقات. وتتنافس بلدان آسيا بصورة متزايدة على استقطاب المشاريع المرتبطة بالتصنيع والخدمات والخدمات اللوجستية والصناعات الناشئة.

لماذا تكتسب آسيا أهمية في مشهد استثماري متغيّر

تعكس التحولات التي تشهدها آسيا تغيّرات أعمق تطال الاقتصاد العالمي برمّته.

على الصعيد العالمي، تتجه الاستثمارات بصورة متنامية نحو القطاعات المرتبطة بأشباه الموصلات والبنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي والتصنيع المتقدم وتقنيات وخدمات التحول في مجال الطاقة. وقد استأثرت هذه الصناعات مجتمعةً بما نسبته 44% من الاستثمارات العالمية في المشاريع الجديدة خلال عام 2025، مقارنةً بـ16% قبل خمس سنوات.

تمتلك كثير من الاقتصادات الآسيوية مزايا تنافسية مهمة تُمكّنها من المضي في هذه المرحلة، في مقدّمتها: طاقة تصنيعية راسخة، وشبكات موردين متطورة، وأسواق استهلاكية ضخمة، وبيئات صناعية في طور النمو، وتكامل عميق في شبكات الإنتاج الإقليمية. غير أن هذه المزايا لا توزّع بالتساوي، ولا تستطيع جميع الاقتصادات التنافس على استقطاب المشاريع ذاتها.

وقد أسهمت هذه نقاط القوة في تمكين المنطقة من الاستفادة من التحولات في أنماط الاستثمار العالمي، حتى مع تصاعد حدة المنافسة على رأس المال.

بالنسبة لصانعي السياسات، لا تقتصر الأولوية على تقديم مزيد من الحوافز. يُشير التقرير إلى الحاجة الماسّة إلى تيسير الاستثمار، وتعزيز بيئات الموردين، وضمان موثوقية إمدادات الطاقة والخدمات اللوجستية، وتطوير مهارات القوى العاملة، وتعميق التكامل الإقليمي الذي يُتيح للاقتصادات الأصغر حجماً الانخراط في شبكات الإنتاج الأوسع. وبمقدور هذه السياسات أن تُحوّل تدفقات الاستثمار إلى ارتقاء صناعي ومكاسب تنموية أوسع نطاقاً.

المرحلة القادمة ستكون أكثر تنافسية

النجاح في استقطاب الاستثمارات ليس أمراً مُسلَّماً به.

تلجأ حكومات شتى في أنحاء العالم إلى سياسات صناعية، شاملةً حوافز وأدوات أخرى، لاستقطاب المشاريع المرتبطة بصناعات النمو المستقبلية. وفي المقابل، أصبح المستثمرون أكثر انتقائية في اختيار الوجهات التي يلتزمون فيها برأس المال طويل الأمد.

بالنسبة للاقتصادات الآسيوية، لم يعد التحدي مجرد استقطاب الاستثمارات الأجنبية. بل أصبح الأمر يتعلق بالحفاظ على التنافسية في عالم تتمركز فيه رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقدرات الصناعية بصورة متزايدة في القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي.

تحتل آسيا مكانةً محوريةً في المشهد الاستثماري الجديد، غير أن مسار المرحلة المقبلة سيتحدد بمدى قدرة الاقتصادات على ربط الاستثمارات الأجنبية بالتحديث الصناعي وخلق فرص العمل وبناء شبكات الموردين والإسهام في التنمية الإقليمية الأشمل.

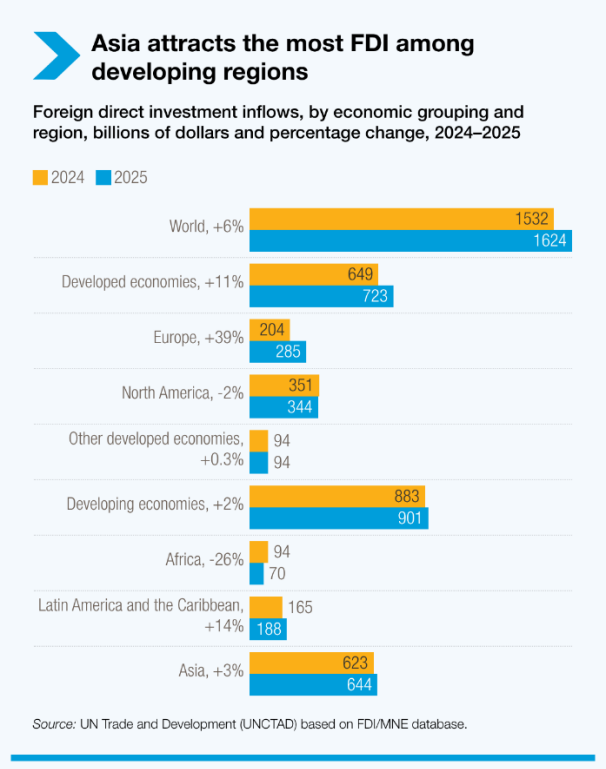

مزيد من تقرير الاستثمار العالمي 2026

- ارتفعت الاستثمارات **العالمية** بنسبة 6% لتبلغ 1.6 تريليون دولار، غير أن مكاسب التنمية لا تزال متفاوتة
- تجتذب **أفريقيا** الاستثمارات في الصناعات الاستراتيجية، والتحدي يكمن في تحويلها إلى تنمية صناعية أشمل
- رؤوس أموال أكبر ومشاريع أقل: مفارقة الاستثمار في **أمريكا اللاتينية**

عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

أونكتاد هو الهيئة الأممية الرائدة المعنية بالتجارة والتنمية. تأسّس عام 1964، ويدعم 195 دولة عضواً من خلال التحليل المتخصص والمساعدة التقنية، ويضطلع بدور منصة للحوار الحكومي الدولي.
يُعين أونكتاد الدول النامية على توظيف التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.